الفساد في الصومال: عوامله ومظاهره*

د. عبد الوهاب علي مؤمن**

مستخلص

تناولت الدراسة ظاهرة الفساد في الصومال بهدف الكشف عن حجم الفساد، وأهم العوامل التي أدت إلى انتشاره، وكذلك التعرف على مظاهر الفساد في المجتمع الصومالي. استخدم الباحث المنهج الوصفي، واعتمد على الاستبانة كأسلوب لجمع البيانات والمعلومات، واختار عينة عشوائية تتكون من (١٧٦) مفردة من الموظفين في القطاع العام والخاص بمقديشو. أظهرت نتائج الدراسة أن الفساد منتشر في الصومال وفي كل من القطاعين العام والخاص، وأن مظاهره تتجلى في تفشي الرشاوى، واستغلال المنصب العام، واستخدام الواسطة لحصول المكاسب أو الوظائف، واختلاس المال العام وممتلكات الدولة، واستيلاء المعونات والمساعدات الخارجية.

أوصت الدراسة بتوصيات أهمها: ضرورة الإصلاح السياسي والإداري والالتزام بمعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة في تعيين الموظفين العموميين بعيداً عن أيّ انتماء سياسي حركي أو قبلي، وضرورة الاعتماد على مبدأ الإقرار بالممتلكات الشخصية قبل تولّي المناصب إبراءً للذمّة، وضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تملك من المعرفة والمهارة والصلاحيات والإمكانيات ما يكفيها واختيار أعضائها على أساس الكفاءة والنزاهة، وضرورة إصدار قانون وقواعد خاصّة تنظم أعمالها وتحدد جرائم الفساد وسبل مقاومتها.

الكلمات المفتاحيّة: الفساد، عوامل الفساد، مظاهر الفساد، الصومال، دراسة اجتماعية

---

* أصل البحث رسالة دكتوراه قدمها الباحث في معهد بحوث ودرسات العالم الإسلامي – جامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠١٧م

** رئيس هيئة تحرير المجلة ومدير إدارة البحوث والعلاقات والمشاريع بالجامعة الإسلامية بالصومال، دكتوراه في علم الاجتماع السياسي من معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي -جامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠١٧م، وماجستير في علم الاجتماع من معهد البحوث والدراسات العربية بالقاهرة عام ٢٠١١م، وبكالوريوس في الخدمة الاجتماعية وتنمية المجتمع من جامعة الأزهر الشريف عام ٢٠٠٦م.

Abstract

This study deals with the phenomena of the corruption in Somalia in order to find out the size of corruption and the important factors that spread, as well as knowing the signs of corruption among the Somali's Society.

The researcher used the descriptive method and depended on the questionnaire as a main mean of collecting the data and the information. He selected random sample consists of (176) from the staffs and workers in both, public and private sectors in Mogadishu.

The conclusion of the study showed that corruption is widely spread in Somali in both private and public sectors, the signs of corruption could appear as: spreading bribes, misappropriation of public funds and the property of the state, and taking over the foreign aids.

The study recommends some recommendations; the most important of them are: the necessity of the political and administrational reforming, and committing to the standers of efficiency, integrity, and experience at the time of appointing the common staffs and workers, away from any relationship with political or tribal movements, and the necessity of depending on admitting personal properties principle, before fulfilling the position, in order of clearing the safeguard of any doubt, and the necessity of building a national organization for combating the corruption that has enough of knowledge, skills, terms of reference, and possibilities, and to choose its member on the ground of efficiency and integrity, and the necessity of issuing special law and fundamentals which organize its work and limits its corruption crimes and the acts of its resistance.

Keywords: the corruption, factors of corruption, signs of corruption, Somalia, Social Study.

مقدمة

يعدّ الفساد ظاهرة مركّبة وذات أبعاد متعددة ومتداخلة، فمنها ما يتعلق بالشخص ذاته، ومنها ما يتعلق ببنية الفساد في المجتمع، ومنها مايتعلق بمجموعة من الأفراد لها مصالح تسعى إلى تحقيقها، كما تتنوع مظاهر الفساد بين الفساد المالي، والإداري، والسياسيّ والاجتماعيّ[١]. والفساد بكافة صوره وأشكاله، يشكل أكبر عائق أمام تطور المجتمع وعلى جميع المستويات نظرًا إلى تأثيره السلبي في إضعاف القانون والنظم واللوائح الإداريّة، ناهيك بدوره المؤثر في ترهل وفساد المؤسسات بكافة أنواعها وأحجامها، الحكوميّة أو الخاصّة، كما يعتبر أكبر معوق للتنمية، وهو المسؤول الأول عن تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسية. ولا يرتبط الفساد بفترة تاريخية معينة أو بقطر معين، إلا أنه يأخذ أشكالاً تتغير بناءً على الفترات التاريخية، وتتنوع حسب تنوّع الأمم، كما أنّه يرتبط بالتغيّرات الّتي تحدث في هيكل القوى السياسية والاجتماعية والإدارية[٢].

ويأتي الفساد على أشكال عدّة ويتراوح ما بين الأمور البسيطة إلى الأعمال الكبيرة، فهو ينطوي على سوء استخدام أدوات السياسات العامة ووسائل تنفيذها، مثل قيم الانتماء، وقد يكون الفساد في القطاع الخاص أو القطاع العام، وغالباً ما يحدث في القطاعين معاً[٣]، كما يأخذ الفساد أربعة أشكال مختلفة[٤]، منها: الرشوة على مستوى صناعة القانون، ويُعدُّ هذا النوع من أعلى مستويات الفساد، وتتم فيه عملية من التأثير السياسي غير الرسمي بواسطة الصفوة الاقتصادية لتوجيه آلية إصدار القوانين بما يخدم مصالح هذه الصفوة. أمّا النوع الثاني فهو الابتزاز علي مستوى صناعة القانون، ويمارس هذا النوع من الفساد من خلال الصفوات السياسية التي تختص بصياغة القوانين والسياسات، وتعمل من خلال هذا على دعم وتثبيت القوة في المجتمع، أما النوع الثالث فإنه يرتبط بمستوى تطبيق القانون، ويضم هذا النوع فئة الجرائم الصغرى التي يرتكبها متوسطو وصغار الموظفين الذين لا يستطيعون ممارسة الفساد في ظل مستوى صناعة القانون، أما النوع الرابع والأخير فهو الفساد الذي يتم أسفل قاع هرم الفساد ، ويشمل ذلك النوع السلوك المتصل بالجمهور العام في تعامله مع صغار الموظفين في أسفل السلم البيروقراطي[٥].

إشكالية الدراسة

الصومال كإحدى دول العالم الثالث يحتل المراكز الأولى في العالم من حيث الفساد حسب تقارير منظمة الشفافية الدولية لأكثر من 10 سنوات، حيث حصل الصومال في عام ٢٠١٧ على مؤشر (٩) حسب مؤشر مدركات الفساد في العالم، وبذلك يتصدر الصومال قائمة الدول الأكثر فسادًا[٦].

ويرى الباحث أن هناك عوامل كثيرة أدت إلى أن يتصدر المجتمع الصومالي قائمة تلك الدول التي ينتشر فيها الفساد، من ضمنها: ضعف المساءلة والمحاسبة، وضعف دور البرلمان الفيدرالي، وعدم توازن العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية) بالإضافة إلى خصائص وطبيعة النظام السياسي في البلد المبني على المحاصصة القبلية، والصراعات القبلية، وعوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية أخرى.

وتأتي هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على حقيقة هذه الظاهرة لدراسة أسبابها وأنماطها وتداعياتها على المجتمع، وتحليل مظاهرها الاجتماعية والسياسية في المجتمع الصومالي، وذلك للخروج برؤية متكاملة تسهم في الجهود المبذولة لمحاربة الفساد وحماية المجتمع من آثاره.

تساؤلات الدراسة:

حيث إن أولى خطوات العلاج لأية مشكلة يبدأ بالاعتراف بوجودها أصلاً، ثم محاولة التعرف على طبيعتها ومظاهرها، والعوامل التي تقف وراء وجودها أو زيادة حدتها، ومن ثمَ التخطيط لعلاجها. فإن دراستنا لموضوع الفساد في الصومال تعدّ من أهم الخطوات التي تتلو الشعور بوجود مشكلة ما تتعلق بالفساد في هذا المجتمع؛ بهدف إثارة الاهتمام بها وحفز الهمم لإجراء المزيد من الدراسات الميدانية الجادة والشاملة لهذا الموضوع على المستويات كافة، ومن ثم محاولة اقتراح أنسب الوسائل وأنجح الطرق للحد من هذه الظاهرة الخطيرة، وعليه فإن هذه الدراسة سعت إلى دراسة عوامل ومظاهر الفساد في الصومال، وذلك من خلال الإجابة عن التساؤلات التالية:

١ -ما حجم الفساد في الصومال؟

٢ -ما القطاعات الأكثر فسادا في الصومال؟

٣ -ما العوامل التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في الصومال؟

٤ -ما مظاهر الفساد في الصومال؟

ثالثا: أهداف الدراسة:

١ -التعرّف على أهم العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنظيمية التي أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد في الصومال.

٢ -التعرف على أشكال ومظاهر الفساد في الصومال.

٣ -الكشف عن حجم الفساد في الصومال.

٤ -تقديم توصيات مستمدة من نتائج الدراسة الميدانية تساهم في الحد من العوامل البنائية للفساد في الصومال ووضعها أمام القائمين على رسم السياسة الاجتماعية في البلد لمحاربة هذه الظاهرة.

أهمّيّة الدراسة:

أ -الأهمّيّة النظرية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من حيث:

٥ -تناولها عوامل ومظاهر الفساد في المجتمع الصومالي، ووضع لبنة تنطلق منها وتسترشد الجهات القائمة على مكافحة الفساد بناء على نتائج الدراسة.

٦ - ما توفره من معلومات تكشف عن حجم ظاهرة الفساد في الصومال.

٧ -فتحها الباب لمزيد من الدراسات والأبحاث حول هذا الموضوع؛ لأن الباحث يحاول اتباع منهج علمي يثري المعرفة العلمية حول عوامل ومظاهر الفساد في المجتمع الصومالي.

ب - الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العملية من خلال: -

١ -النتائج التي قد تساهم في تلمس الأسباب الحقيقية لهذه الظاهرة وإمكانية الاستفادة منها في اتخاذ القرارات الحكيمة المناسبة لمعالجتها باعتبار أن الفساد يشكّل أحد الآفات التي تواجه المجتمع الصومالي.

٢ -إمدادها المسؤولين ببيانات وتوصيات صادقة مستمدة من النتائج الميدانية للدراسة، وتقديمها مقترحات تساعد على الحد من ظاهرة الفساد في الصومال.

مفهوم الفساد

إن مفهوم الفساد يتغير ويتطور بحسب آلياته ووسائله وآثاره، وتنوع المداخل المنهجية لتعريفاته، على أساس اقتصادي وسياسي تارة، وعلى أساس قانوني وثقافي أو أخلاقي واجتماعي تارة أخرى، إلا أنه ومهما تعددت التعريفات فإنها تجسد بصورة أو بأخرى مجالات وأطراف وعلاقات فاسدة، تكتمل بها ومعها هياكل الفساد وبناؤه المؤسسي، وبصورة عامّة يستخدم تعبير الفساد في العرف الاجتماعي والسياسي للدلالة على طائفة الأفعال المخالفة للقوانين والأنظمة المرعية والعرف العام بهدف تحقيق منافع شخصية على حساب المصلحة العامة[٧]. كذلك يشير مصطلح الفساد إلى السلوك المخالف للقانون الذي يحاول إفساد النسق الثقافي الذي يحدث فيه[٨]، وهو إساءة استعمال القوة العمومية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبيّة أو الغش أو تقديم إكراميات للتعجيل بالخدمات أوعن طريق الاختلاس[٩]. ويرى آخرون أن الفساد هو إساءة استعمال السلطة التي أؤتمن عليها الشخص لتحقيق مصالح شخصية مع الإضرار بالمصلحة العامة [١٠].

بينما يرى العالم الاجتماعيّ أحمد زايد[١١] أنّ الفساد ظاهرة تعني تحوّل الشيء من حالته الطبيعيّة للمنظومة المستقرّة إلى حالة متفسخة غير مقبولة وإحداث خلل في المنظومة الماليّة والسياسية والاقتصادية، وقد يمارسه فرد بمبادرة شخصيّة ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، أو تمارسه جماعة أو مؤسّسة خاصّة أو مؤسسة رسميّة أو أهليّة بشكل منظّم ومنسّق لتحقيق منفعة ماديّة أو مكسب سياسيّ أو مكسب اجتماعيّ.

وهناك من يعرّفه بأنه سلوك مخالف للواجب الرسمي بسبب المصلحة الشخصية مثل العائلة أو القرابة أو الصداقة أو الاستفادة المادية واستغلال المركز ومخالفة التعليمات بغرض ممارسة النفوذ والتأثير الشخصي، ويدفع هذا السلوك إلى استعمال الرشوة أو المكافأة لمنع العدالة، وكذلك يشمل سوء استخدام المال العام مثل التوزيع غير القانوني للموارد العامة من أجل الاستفادة الخاصة [١٢].

في حين يعرف الفساد طبقاً للمعايير العالمية لمكافحة الفساد في الأجهزة الشرطيّة الصادرة عن الإنتربول في يوليو ٢٠٠٢م بأنه[١٣]: -

١ -الوعد أو الطلب، أو القبول أو محاولة الحصول بطرق مباشرة أو غير مباشرة، على نقود أو أشياء ذات قيمة، أو هدايا أو خدمات أو مكافآت، أو منفعة للعاملين في الشرطة من عسكريين ومدنيين، سواء لأنفسهم أو لأشخاص آخرين أو جمعيات أو تجمّعات، مقابل القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجباتهم.

٢ -القيام بعمل أو الامتناع عن عمل يتعلق بالقيام بواجبات العاملين، من الشرطة من عسكريين أو مدنيين، يترتب عليه تعريض شخص إلى الاتهام أو الحكم عليه بجريمة، أو مساعدة شخص لتجنب التّعرض للمساءلة بصورة غير قانونية.

٣ -الإدلاء بمعلومات شرطية ذات طابع سري أو محظور مقابل مكافأة أو أي منفعة مهما كان نوعها.

٤ -القيام بعمل أو الامتناع عن عمل منصوص عليه أنه فساد بموجب قوانين الدول الأعضاء في الإنتربول.

٥ -المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر، أو المبادرة أو أن يستخدم كوسيلة أو أداة قبل أو بعد القيام بعمل، يؤدي إلى الحصول على عمولات أو محاولة الحصول على عمولات، أو التآمر على القيام بعمل أو الامتناع عن عمل من الأعمال المذكورة في جميع النقاط السابقة.

التعريف الاجرائي للفساد:

يعرّف الباحث الفساد: بأنه كل صور استغلال السلطة والانحراف بها عن أهدافها العامة لخدمة مصالح شخصية أو فئة معينة من الناس على سبيل المحاباة أو الكسب غير المشروع أو إعلاء المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، وانتشار الرشاوى والمحسوبية والواسطة في التعاملات اليومية بين أفراد المجتمع الصومالي.

الفساد السياسي:

تختلف ماهية الفساد السياسي وتتعدد مظاهره بين بلد وآخر، إلا أنه وفي كل الأحوال فهو يعنى فساد طبقة السادة والحكام وقادة الأحزاب وأعضاء الحكومة(النخب الحاكمة) أيا كان موقعهم أو انتماءاتهم السياسية حين يقوم هؤلاء - بالتواطؤ – باستغلال مواقع النفوذ السياسي لتوجيه القرارات والسياسات والتشريعات لتحقيق مصالح خاصة بهذه الطبقة أو أحد أطرافها أو الموالين لها، والإثراء غير المشروع من السلطة، أو الحصول على أموال غير قانونية لزيادة النفوذ

المالي والاجتماعي أو لتمويل حملاتهم الانتخابية أو لتسهيل الحصول على الرشاوى مقابل منح استخدام أو امتلاك أراضى الدولة أو عقود أو امتيازات أو تراخيص أو موافقات تجارية، إذ تصبح خزينة الدولة حسابا بنكيا خاصا بهذه الطبقة [١٤].

الفساد المالي:

يعرف الفساد المالي بأنه مجمل الانحرافات المالية ومخالفة القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي للدولة ومؤسساتها ومخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، ويتمثل في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي وتخصيص الأراضي والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية[١٥].

الفساد الإداري:

هو سوء استعمال الوظيفة العامة من أجل الحصول على مكسب خاص، فالفساد الإداري يحدث عندما يقوم موظف بقبول أو طلب ابتزاز أو رشوة لتسهيل عقد أو إجراء لمناقصة، كما يتم عندما يقوم وكلاء أو وسطاء لشركات أعمال خاصة أو حكومية بتقديم رشاوى للاستفادة من سياسات أو إجراءات عامة للتغلب على منافسين أو تحقيق أرباح خارج إطار القوانين، كما يمكن أن يحدث عن طريق استغلال الوظيفة العامّة دون اللّجوء إلى الرشوة، وذلك بتعيين الأقارب [١٦].

الفساد الأخلاقي:

يعرّف الفساد الأخلاقي بأنه مجمل الانحرافات الأخلاقية والسلوكية المتعلقة بسلوك الموظف الشخصي وتصرفاته، كالقيام بأعمال مخلّة بالحياء في أماكن العمل أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، أو أن يستغل السلطة لتحقيق مآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتماعي الذي يسمى (المحاباة الشخصية) دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة[١٧]

الدراسات السابقة:

قام الباحث بمراجعة بعض الدراسات التي لها صلة بموضوع البحث الحالي منها: -

دراسة نوزاد الهيثمي (٢٠٠١م)[١٨] التي تناولت مفهوم الفساد وأشكاله وأسبابه وتأثيره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك بالاعتماد على الأسلوب المكتبي.

وأشارت الدراسة إلى أن الفساد مصطلح له معان عديدة، إلا أنه بالمعنى الواسع يشير إلى الاستغلال غير المشروع للوظيفة العامة لتحقيق غايات شخصية، ويشمل ذلك الرشوة، والابتزاز، والاحتيال، والاختلاس، والمحسوبية، واستغلال النفوذ. وأكدت كذلك أن محاربة الفساد ليست مجرد دعوة أخلاقية بل هي مطلب تنموي أيضًا وإن ذلك يتطلب استقلال القضاء، وإصلاح الخدمة العامة، والفصل بين السلطات، وتحسين الأجور، وتفعيل الأجهزة الرقابيّة والقضائية ومؤسسات المجتمع المدني، واحترام حقوق الإنسان، وتبني الشفافية والعلانية في الحكم.

في حين سعت **دراسة عبد الحميد يحيى(٢٠٠٣)**[١٩] إلى التعرف على أسباب الفساد الإداري في الأجهزة الحكوميّة في البيئة الأردنية، وتحديد أكثر الأسباب تأثيرًا في أحداث الفساد الإداري، إضافة إلى الكشف عن أكثر وسائل مكافحة الفساد الإداري فعالية من وجهة نظر المعنيين بمكافحة الفساد محلياً، وبيان درجة انتشار بعض مظاهر الفساد ومستوى وجود الفساد الإداري بشكل عام في القطاع الحكومي الأردني، وأجريت الدراسة على مجتمع يتكون من العاملين في جهازين يتوليان ديوان المحاسبة، وقد بلغ إجمالي حجم العينة (٤٢٩) موظفًا من الجهازين، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت إلى أن مستوى وجود أشكال الفساد الإداري كان متوسطًا في مجال مظاهر الرشوة والاختلاس والتزوير والابتزاز، في حين كانت درجة الوجود مرتفعة لمظاهر الواسطة والمحاباة والتحيز وسوء استخدام المال العام إضافة إلى قبول الهدايا الرمزية.

أما دراسة مها محمود ٢٠٠٨[٢٠] فقدركزت على الفساد الإداري في بعض الأجهزة الحكومية، بمعرفة مفهومه الشائع (العام) لدى الموظفين والخصائص التي ترافقه، وأكثر أنماطه شيوعاً، وآثاره على الأداء والكفاءة، والأسباب المساعدة في انتشاره، ودور تفعيل القوانين، والرقابة الذاتية من "المنظور الإسلامي" والتي تحد منه، وبلورة التوصيات للحدّ من انتشاره.

وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مسببات الفساد الإداري في مجتمع الدراسة هو غياب عنصر الرقابة الذاتية بقيمة (٤.٥)، وقصور أساليب الجزاء التحفيزية بقيمة (٤.٣، وأن أكثر أنماط الفساد الإداري انتشارًا في داخل الأجهزة الحكومية الواسطة والمحاباة والرشوة بقيمة (٤.٤)، وأن أهم حلّ للتصدي للفساد الإداري الحرص على بث أخلاقيات العمل وتعزيز الرقابة الذاتية، والتركيز على الراتب المناسب مع إعطاء العلاوات والترقيات والتحفيزات اللازمة بقيمة (٤.٥).

وأوصت الدراسة بأهمية تقوية الوازع الديني وتعزيز الرقابة الذاتية والتركيز على الربط بين الواجب الديني والوظيفي، ودراسة المحددات الأساسية لسياسة الأجور والمرتبات.

في حين أجرى **أحمد عبد الله زايد وآخرون(٢٠٠٩)**[٢١] دراسة استهدفت التعرف على بعض الأطر الثقافية الحاكمة للسلوك في مصر عبر دراسة ميدانية ركزت على الأطر الحاكمة لقيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد من خلال رؤية المصريين للعالم والاتجاهات المتصلة بالقيم محل البحث والممارسات والمواقف الفعلية المتصلة بتلك القيم.

واعتمدت الدراسة على الأساليب العلمية المتعارف عليها مستعينة بالاستبانة كأداة رئيسية للدراسة، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (٢٠٠١) مفردة، وتوصلت الدراسة إلى أن حوالي ٨٣.٦٪ من عينة البحث يرون أن الفساد زاد في مصر، وأن رجال الأعمال ذوي السلطة هم أكثر الناس فسادًا في المجتمع بنسبة (٤٣.١٪) يليهم في الترتيب التجار بنسبة (٣٣.٦٪) ثم رجال الشرطة بنسبة (٢٨٪) ثم أعضاء المجالس المحلية (١٣.٤٪) ويأتي رجال الدين الخاضعون للحاكم كأقل الفئات فسادًا في المجتمع بنصيب (٦.١٪).

التعليق على الدراسات السابقة:

اتسمت الدراسات السابقة في تناولها للفساد بالثراء والتنوع، وعلى الرغم من هذا فقد كان واضحًا بأن هناك حاجة ماسة إلى إجراء مزيد من الدراسات الأخرى حول الموضوع ذاته لتسليط الضوء على بعض الجوانب سواءالتي لم يتناولها الباحثون في سياق هذه الدراسات أو تم تناولها لكنها لا تزال بحاجة إلى تحليل متعمق أو الدراسة من جوانب مهمة وجديدة، وكذلك كشفت إلى حد بعيد عن الأهمية القصوى لموضوع البحث الراهن سواء فيما يتعلق بأهميته على المستوى النظري والإثراء العلمي، ومن ناحية أهميته المجتمعية في المجال التطبيقي .

واختلفت الدراسات فيما بينها في المناهج والأدوات المستخدمة من حيث الأهداف، العينة، ومن حيث الزمان والمكان وبالتالي ستتميز هذه الدراسة عن سابقاتها من الدراسات كونها تعالج عوامل ومظاهر الفساد الصومالي.

مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة مابين ٢٠٠٧ -٢٠١٧

تحتل الصومال المرتبة الأولي في قائمة الدول الأكثر فسادًا في العالم في تصنيف منظمة الشفافية العالمية، وأن أحد العوامل التي أدت إلى تفشي ظاهرة الفساد هو الإرث الذي تركه المستعمر الأجنبي في مؤسسات الدولة أثناء فترة الاستعمار، إلى جانب عوامل أخرى داخلية. وزادت معدلات الفساد منذ العام ٢٠٠٧م إلى مستويات قياسية، وفي مؤشر الفساد الذي يؤشر للبلدان على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، فإن ترتيب الصومال بدأ من ٢٠٠٧ - ٢٠١٧م وكان على النحو التالي:

أ - ترتيب الصومال عالمياً.

هذا الجدول يوضح ترتيب الصومال عالميا حسب مؤشر مدركات الفساد في العالم من عام ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٧م جدول رقم (١)

العام	جمهورية الصومال الفيدرالية		
	نتيجة المؤشر	الترتيب عالميًا	عدد الدول الخاضعة للتصنيف
٢٠٠٧م	١.٤	١٧٩	١٨٠
٢٠٠٨م	١.٠	١٨٠	١٨٠
٢٠٠٩م	١.١	١٨٠	١٨٠
٢٠١٠م	١.١	١٧٨	١٧٨
٢٠١١م	١.٠	١٨٢	١٨٢
٢٠١٢م	٨	١٧٤	١٧٦
٢٠١٣م	٨	١٧٥	١٧٥
٢٠١٤م	٨	١٧٤	١٧٤
٢٠١٥م	٨	١٦٧	١٦٧
٢٠١٦م	١٠	١٧٦	١٧٦
٢٠١٧م	٩	١٨٠	١٨٠

المصدر: http://www.transparency.org

يحتل الصومال المركز الأول عالميا من حيث الفساد لأكثر من عشرة سنوات على التوالي مما يوحي وجود جملة من العوامل التي أدت إلى إرساء قواعد الفساد في البلاد.

ب - ترتيب الصومال عربياً.

والجدول التالي يوضع مركز الصومال وترتيبها في مدركات مؤشرات الفساد في العالم العربي من عام ٢٠٠٧ - ٢٠١٧م.

جدول رقم (٢)

م	الدول	الأعوام من ٢٠٠٧-٢٠١٦										
م	الدول	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	2017
١	الإمارات	5.7	5.9	6.5	6.3	6.8	68	69	٧٠	٧٠	٦٦	71
٢	قطر	6.0	6.5	7.0	7.7	7.2	68	68	٦٩	٧١	٦١	63
٣	الأردن	4.7	5.1	5.0	4.7	4.5	48	45	٤٩	٥٣	٤٨	48
٤	السعودية	3.4	3.5	4.3	4.7	4.4	44	46	٤٩	٥٢	٤٦	49
٥	عمان	4.7	5.5	5,5	5.3	4.8	47	47	٤٥	٤٥	45	44
٦	البحرين	5.0	5.4	5.1	4.9	5.1	51	48	٤٩	٥١	43	36
٧	الكويت	4.3	4.3	4.1	4.5	4.6	44	43	٤٤	٤٩	41	39
٨	تونس	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	41	41	٤٠	٣٨	٤١	42
٩	المغرب	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	37	37	٣٩	٣٦	37	40
١٠	الجزائر	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	34	36	٣٦	٣٦	34	33
١١	مصر	2.9	2.8	2.8	3.1	2.9	32	32	٣٧	٣٦	٣٤	32
١٢	جيبوتي	2.9	3.0	2.8	3.2	3	36	26	٣٤	٣٤	30	31
١٣	لبنان	3.0	3.0	2.5	2.5	2.5	30	28	27	٢٨	28	28
١٤	موريتانيا	2.6	2.8	2.5	2.3	2.4	31	30	٣٠	٣١	27	28
١٥	جزر القمر	2.6	2.5	2.3	2.1	2.4	28	28	٢٦	26	24	27
١٦	العراق	1.5	1.3	1.5	1.5	1.8	18	16	١٦	١٦	١٧	18
١٧	ليبيا	2.5	2.6	2.5	2.2	2	21	15	١٨	١٦	١٤	17
١٨	سوريا	2.4	2.1	2.6	2.5	2.6	26	17	20	18	13	14
١٩	اليمن	2.5	2.3	2.1	2.2	2.1	23	18	١٩	١٨	١٤	16
٢٠	السودان	1.8	1.6	1.5	1.6	1.6	13	11	(٢٢)	12	14	16
٢١	الصومال	1.4	1.0	1.1	1.1	1	8	8	٨	٨	10	9

المصدر http://www.transparency.org

في هذا الجدول نلاحظ أن عدد الدول العربية التي شملها الفحص خلال عشر السنوات الماضية بلغ(٢١) دولة عربية باستثناء فلسطين المحتلة، ونلاحظ كذلك أن الصومال مركزها كان هو الأخير في جميع السنوات، مما يوكد أنها أكثر الدول العربية فساداً، والسبب أن الصومال شهد حروباً أهلية أكلت الأخضر واليابس وانهارت بها المؤسسات الحكومية، كما شهد فراغاً سياسياً طوال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ولذلك من الطبيعي أن تحتل المركز الأخير لأن وضعها يختلف مع باقي الدول العربية

ج - ترتيب الصومال إفريقيا.

وفي ما يخص ترتيب الصومال في مؤشر مدركات الفساد حسب الدول الإفريقية، نجد أن الصومال أيضا يحتل ذيل القائمة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (٣)

م	الأعوام	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
	الدول/ النقاط													
	بوتسوانا	5.4	5.8	5.6	5.8	6.1	6.1	5.8	5.6	5.8	5.4	5.4	5.4	5.4
1	جنوب أفريقيا	5.1	4.9	4.7	4.5	4.1	4.1	4.5	4.7	4.9	5.1	5.1	5.1	5.1
2	موريشص	4.7	.5٥	5.4	5.4	5.1	5.1	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4	5.4
3	ناميبيا	4.5	4.5	4.5	4.4	4.4	4.4	4.4	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5	4.5
4	سيشل	.5٤	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8	4.8
5	تونس	4.2	4.4	4.2	4.3	3.8	3.8	4.3	4.2	4.4	4.2	4.2	4.2	4.2
6	غانا	3.7	3.9	3.9	4.1	3.9	3.9	4.1	3.9	3.9	3.7	3.7	3.7	3.7
7	السنغال	3.6	3.4	3.0	2.9	2.9	2.9	2.9	3.0	3.4	3.6	3.6	3.6	3.6
8	المغرب	3.5	3.5	3.3	3.4	3.4	3.4	3.4	3.3	3.5	3.5	3.5	3.5	3.5
9	الغابون	3.3	3.1	2.9	2.8	3.0	3.0	2.8	2.9	3.1	3.3	3.3	3.3	3.3
10	ليسوتو	3.3	3.2	3.3	3.5	3.5	3.5	3.5	3.3	3.2	3.3	3.3	3.3	3.3
(٢٣)	مدغشقر	3.2	3,4	3.0	2.6	3.0	3.0	2.6	3.0	3,4	3.2	3.2	3.2	3.2
12	تنزانيا	3.2	3.0	2.6	2.7	3.0	3.0	2.7	2.6	3.0	3.2	3.2	3.2	3.2
13	الجزائر	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	2.9	2.9	2.8	3.2	3.0	3.0	3.0	3.0
14	بوركينافاسو	2.9	3.5	3.6	3.1	3.0	3.0	3.1	3.6	3.5	2.9	2.9	2.9	2.9

15	جيبوتي	2.9	3.0	2.8	3.2	3.0	36	36	34	34	30
16	مصر	2.9	2.8	2.8	3.1	2.9	32	32	37	36	34
17	اريتريا	2.8	2.6	2.6	2.6	2.5	20	25	18	18	18
18	موزمبق	2.8	2.6	2.5	2.7	2.7	30	31	31	31	27
19	رواندا	2.8	3.0	3.3	4.0	5.0	53	53	49	54	54
20	يوغندا	2.8	2.6	2.5	2.5	2.4	26	29	26	25	25
21	بينين	2.7	3.1	2.9	2.8	3.0	36	36	39	37	36
22	ملاوي	2.7	2.8	3.3	3.4	3.0	37	37	33	31	31
23	مالي	2.7	3,1	2.8	2.7	2.8	28	34	32	35	32
24	جزر القمر	2.6	2.5	2.3	2.1	2.4	28	28	26	26	24
25	موريتانيا	2.6	2.8	2.5	2.3	2.4	30	31	30	31	27
26	النيجر	2.6	2.8	2.9	2.6	2.5	34	33	35	34	35
27	زامبيا	2.6	2.8	3.0	3.0	3.2	38	37	38	38	38
28	بروندي	2.5	1.9	1.8	1.8	1.9	21	19	20	21	20
29	ليبيا	2.5	2.6	2.5	2.2	2.0	15	21	18	16	14
30	الكامرون	2.4	2.3	2.2	2.2	2.5	25	26	27	27	26
31	إثيوبيا	2.4	2.6	2.7	2.7	2.7	33	33	33	33	34
32	غامبيا	2.3	1.9	2.9	3.2	3.5	28	34	29	28	26
33	توغو	2.3	2.7	2.8	2.4	2.4	29	30	29	32	32
34	أنغولا	2.2	1.9	1.9	1.9	2.0	23	22	19	15	18
23	غينيا بيساو	2.2	1.9	1.9	2.1	2.2	19	25	19	17	16
36	نيجيريا	2.2	2.7	2.5	2.4	2.4	25	27	27	26	28
37	جمهورية الكونغو	2.1	1.9	1.9	2.1	2.2	22	26	23	23	20
38	ساحل العاج	.١٢	2.0	2.1	2.2	2.2	27	29	32	32	34
39	كينيا	2.1	2.1	2.2	2.1	2.2	27	27	25	25	26
٤٠	ليبيريا	2.1	2.4	3.1	3.3	3.2	38	41	37	37	37
٤١	سيراليون	2.1	1.9	2.2	2.4	2.5	30	31	31	29	30
٤٢	زمبابوي	2.1	1.8	2.2	2.4	2.2	21	20	21	21	22

٤٣	إفريقيا الوسطى	2.0	2.0	2.0	2.1	2.2	26	25	24	24	20
٤٤	الكونغو الديمقراطية	1.9	1.7	1.9	2.0	2.0	21	22	22	22	21
٤٥	غينيا الاستوائية	1.9	1.7	1.8	1.9	1.9	20	19	-	-	
٤٦	غينيا	1.9	1.6	1.8	2.0	2.1	24	24	25	25	27
٤٧	تشاد	1.8	1.6	1.6	1.7	2,0	19	19	19	22	20
٤٨	السودان	1.8	1.6	1.5	1.6	1.6	13	11	11	12	14
٤٩	جنوب السودان	-	-	-	-	-	-	١٤	١٥	١٥	١١
50	**الصومال**	**1.4**	**1.**	**1.1**	**1.1**	**1.0**	**8**	**8**	**8**	**8**	**10**

المصدر : http://www.transparency.org

نلاحظ من هذا الجدول أن ترتيب الصومال في المؤشر يقع في ذيل قائمة الدول الأفريقية حسب الفساد ، وأنه لا يصل حتى إلى مرتبة دولة جنوب السودان التي انضمت إلى هذه القائمة في السنوات الأبع الأخيرة رغم أنها تراجعت في السنة الأخيرة من أربع إلى خمس نقاط لكنها لاتزال متقدمة على الصومال بنقطة واحدة بحيث حصلت جمهورية الصومال على(١٠) نقاط بينما حصلت جمهورية جنوب السوادان على(١١) نقطة ، وحصل السودان في نفس السنة أي ٢٠١٦ على ١٤ نقطة بفارق نقطتين عما حصل عليه قبل عام، وهذا الجدول إن دل على شيء فإنما يدل على انتشار الفساد في القطاع العام لهذه الدول التي يأتي الصومال في مقدمتها.

الدراسة الميدانية وإجراءاتها المنهجية

أولاً: منهج الدراسة:ـ

تختلف المناهج باختلاف الظواهر والمشكلات المدروسة ، وما يصلح منها لدراسة ظاهرة معينة قد لا يصلح لدراسة ظاهرة أخرى، نظرًا لاختلاف الظواهر المدروسة في خصائصها وموضوعاتها ، ولذلك استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم اختيار هذا الأسلوب بناء على الاعتبارات التالية:

١ - إعطاؤه مرونة للباحث في كيفية صياغة الأسئلة واختيارها.

٢ - مساعدته في تناول الموضوع والربط بين التركيبة الواسعة لمتغيرات الدراسة ، وأسئلة البحث ، وترجمتها ميدانياً من خلال الاستبانة.

٣ - استخلاص النتائج من خلال المنهج الوصفي بالعينة تتسم بدرجة عالية من المعاصرة والدقة.

ثانياً: أدوات الدراسة:

بناء على طبيعة البيانات التي يراد جمعها، وعلى المنهج المتبع في الدراسة، ولأجل فهم عوامل ومظاهر الفساد وتفسيرها فقد كان من البديهي أن نلجأ في ذلك إلى استخدام الاستبانة كأداة للدراسة؛لأن البيانات المطلوبة لها صلة بتصرفات ومشاعر الأفراد ودوافعهم إزاء الظاهرة المدروسة، وكذلك فإن أفراد البحث وهم العاملون في المؤسسات العامة والخاصة وطلبة العلم وأرباب الأسر منتشرون في أماكن متفرقة من العاصمة وبالتالي يصعب الاتصال بهم كلهم.

وعليه صمم الباحث استمارة الاستبانة، وتمت صياغتها على نحو يضمن توافر الشروط العلمية المطلوبة في هذا المجال لاسيما من ناحية سهولة العبارات والبعد عن الألفاظ الصعبة والمعقدة، وعدم تشتيت ذهن المبحوث في أكثر من موضوع في آن واحد.

ومرت صياغة استمارة الاستبانة بعدة مراحل تمثلت فيما يلي:

أ - صياغة بنود الاستبانة بما يتفق مع أهداف الدراسة بصورة أوّلية

ب -عرض الاستمارة على بعض خبراء العلوم الاجتماعية في الداخل والخارج لتحكيمها وإبداء ملاحظاتهم بخصوصها.

ج - تنفيذ التعديلات التي أوصى بها الخبراء بإعادة صياغة بعض الأجزاء، وحذف أخرى مراعاة للموضوعية العلمية.

د -ترجمتها باللغة الصومالية لضمان الفهم الكامل للمبحوث لمحتويات الاستمارة.

هـ - توزيع الاستمارة على المبحوثين.

وقد اشتملت الاستبانة على أربعة محاور، وتم تقسيم محتوياتها على النحو التالي:

المحورالأول: البيانات الأولية

المحور الثاني: حجم الفساد في الصومال.

المحور الثالث: القطاعات الأكثر فسادا في الصومال

المحور الرابع :عوامل انتشار الفساد في الصومال

المحور الخامس: مظاهر الفساد المنتشر في الصومال

ثالثا: مجتمع الدرسة وعينته

بناء على موضوع الدراسة وأهدافه فقد تحدد المجتمع المستهدف على أن يتكون من العاملين في القطاعين العام والخاص وبعض المستفيدين منهما في العاصمة مقديشو وتمثلت عينة الدراسة في (١٧٦) عينة عشوائية من مجتمع الدراسة.

رابعا: صدق وثبات الاستبانة:

عرض الباحث الاستبانة على مجموعة من المحكمين من أساتذة علم الاجتماع وبلغ عددهم (٦) محكمين، واستجاب الباحث لآراء السادة المحكّمين وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم وبذلك خرجت الاستبانة في صورتها النهائية ليتم تطبيقها على العينة البحثية.

كذلك قام الباحث بإجراء اختبار الثبات لأسئلة الاستبانة لمعرفة مدى استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه، حيث اختار عينة استطلاعيّة مكونة من ٢٠ فرداً تم اختيارهم بطريقة عشوائية من عينة الدراسة وقام بتوزيع الاستبانة عليهم. ولتحقيق الثبات تم استخدام معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha ودالته كالآتي:

$$\alpha = \frac{k}{k-1}\left(1-\frac{\sum s^2}{s^2}\right)$$

حيث تمثل α معامل كرونباخ

K عدد العناصر (عدد عبارات الاستبانة)

$\sum s^2$ مجموع تباينات العناصر

s^2 تباين الدرجة الكلية

وبعد تأكد الباحث من صدق الاستبانة وثباتها قام بتوزيع عدد (١٧٦) استمارة على أفراد العينة.

خامسا: أسلوب تحليل البيانات:

اعتمدت الدراسة على المزاوجة بين الأساليب الكمّية والكيفية في تحليل وتفسير البيانات، حيث تمَ الاستعانة بالتحليلات الكمّية للاستبانة والحصول على جداول بسيطة ومركبة للمتغيرات موضع الدراسة.

مقياس ليكارت الخماسي:

استخدم الباحث مقياس ليكارت الخماسي (أوافق بشدة، أوافق ، محايد ، لا أوافق ، لا أوافق بشدة) حسب الأوزان التالية

الجدول رقم (٤) يوضح مقياس ليكرت الخماسي

التصنيف	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق مطلقاً
النقاط	5	4	3	2	1

المصدر: إعداد الباحث

عرض نتائج الدراسة

أولاً: البيانات الأولية

جدول رقم (٥) توزيع أفراد العينة حسب النوع

النوع	العدد	النسبة المئوية
ذكر	١٣٩	%٧٩
انثى	٣٧	%٢١
المجموع	١٧٦	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

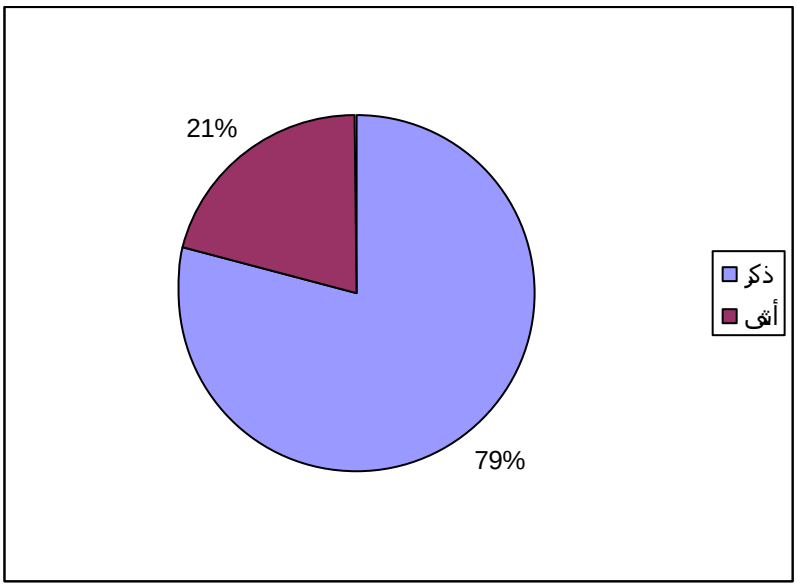

الشكل رقم(١)

يتضح من الجدول رقم(٥) والشكل البياني رقم(١) أن عينة الدراسة هي (١٧٦) وأن غالبية أفراد العينة من الذكور، حيث بلغت نسبتهم ٧٩٪ ، بينما تمثل الإناث ٢١٪ من مجموع أفراد العينة.

وتتناسب هذه النسب مع النسبة الحقيقية للعاملين في مجتمع الدراسة، حيث أن نسبة الذكور العاملين هي الأكبر في كل من القطاعين العام والخاص. وقد ركز الباحث في اختيار العينة على العاملين في القطاعين لما لهم من إلمام ودراية بالواقع السياسي والإداري والمالي في المؤسسات العامة بالدولة.

جدول رقم (٦) توزيع أفراد العينة حسب قطاع العمل

قطاع العمل	العدد	النسبة المئوية
عام	٨٦	%٤٨.٩
خاص	٤٧	%٢٦.٧
طالب	١٣	%٧.٤
ربة الأسرة	٩	%٥.١
لا يعمل	٢١	%١١.٩
المجموع	١٧٦	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

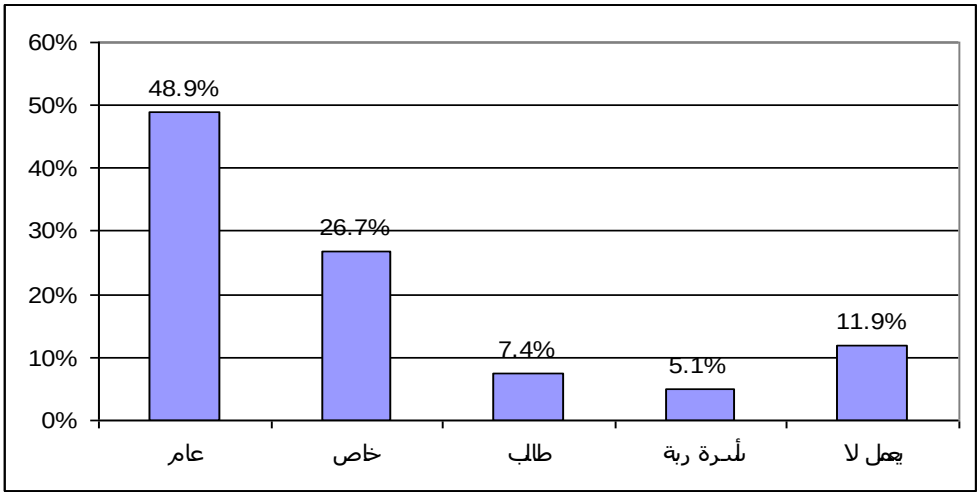

الشكل رقم (٢)

يبين الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٢) أن ٤٨.٩٪ من أفراد العينة يعملون في القطاع العام، و٢٦.٧٪ يعملون في القطاع الخاص، و٧.٤٪ طلاب، و٥.١٪ ربات بيوت، و١١.٩٪ عاطلون عن العمل.

وقد ركز الباحث على أن تكون العينة ذات تنوع من مختلف الفئات للخروج بنتائج تفيد موضوع الدراسة. مع مراعاة أن يكون العاملون في القطاعين الحكومي والخاص هم الأغلبية قدر المستطاع للإفادة من آرائهم من خلال مواقع عملهم.

ثانياً: حجم الفساد في الصومال

جدول رقم (٧) وجود فساد في الصومال

الإجابة	العدد	النسبة
نعم	١٧٢	%٩٧.٧
لا	١	%٠.٦
لا أعلم	٣	%١.٧
المجموع	١٧٦	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يتبين أن غالبية أفراد العينة يرون وجود فساد في الصومال، ونسبتهم ٩٧.٧٪، ربما يعود ذلك الى الإحساس المشترك بوطأة الفساد وتأثيره في حياتهم، وأن الفساد أصبح بنظرهم من المسلمات والحقائق التي يتعامل بها المواطن في حياته اليومية، أما الذين ينفون وجود فساد في الصومال فنسبتهم ٠.٦٪ فقط. في حين أجاب ما نسبته ١.٧٪ بالحياد واكتفوا بالقول لا أعلم.

وتؤكد هذه النتيجة صحة تقارير منظمة الشفافية الدّولية حيث أشارت التقارير إلى أن الصومال يحتل المرتبة الأولى في قائمة الدّول الأكثر فسادًا في العالم منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٧.

كما تشير النتيجة إلى أن الفساد في الصومال تفشى خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة بصورة كبيرة وبوتيرة متسارعة خاصة بعد انهيار الحكومة المركزية في الصومال عام ١٩٩١م، وبذلك يعتبر الفساد –حسب رأي عينة الدراسة -أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه البلاد وتستنزف مواردها الشحيحة أصلاً ويحرم خزينة الدولة منها، ويعطل القدرات الحكومية والمجتمعية على الإصلاح والتقدم ويقف حجر عثرة أمام قدوم الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتفعيلها والاستفادة منها ويفاقم الفقر والبطالة.

ويرجح الباحث أن ارتفاع مستوى الفساد في الصومال هو انعكاس لغياب الحكم الصالح في البلاد، بما ينطوي عليه من عدد من المقومات التي لو توافرت في أي نظام سياسي تجعل من

الفساد ممارسة محدودة، ومن هذه المقومات العقلانية في اتخاذ القرارات وعلى مستوياته الأعلى بشكل خاص، وتوافر الشفافية والمساءلة والمحاسبة.

جدول رقم (٨) يوضح نوعية الفساد المنتشر في الصومال.

الإجابة	العدد	النسبة
الفساد السياسي	١٧٦	٪١٠٠
الفساد المالي	١٧٥	٪٩٩.٤
الفساد الاجتماعي الأخلاقي	١٣٥	٪٧٦.٧
الفساد الإداري	١٧٣	٪٩٨.٣
الفساد التشريعي	٤٥	٪٢٥.٦

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

يبين الجدول رقم(٨) أن جميع أفراد العينة بنسبة ١٠٠٪ يرون أن الفساد السياسي منتشر في الصومال، و٩٩.٤٪ يرون أن الفساد المالي منتشر، و٩٨.٣ يرون أن الفساد الإداري منتشر في البلاد، و٧٦.٧٪ يرون أن الفساد الاجتماعي منتشر، والأقل انتشاراً بحسب آراء أفراد العينة هو الفساد التشريعي، حيث يرى ٢٥.٦٪ فقط انتشاره في الصومال. وتجدر الإشارة إلى أن هذا السؤال في الاستبانة يتيح الإجابة بأكثر من خيار، بحيث يمكن للمستجيب اختيار بعض أو كل الخيارات بحسب ما يراه.

كما أن نتيجة الجدول رقم(٨) أعلاه تشير إلى وجود مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، وأن الفساد المالي هو أخطر مشكلة تواجه الصومال– بعد الفساد السياسي - وذلك لما يسببه من الهدر الكبير في المال العام وإعاقة عملية التنمية بكلّ أشكالها.

وتتفق النتيجة مع رأي الباحث الذي يرى أنّ انتشار الفساد في الصومال يبدأ من القمّة إلى القاعدة؛ لأن الفساد السياسي الذي أجاب المبحوثون بأنه منتشر بنسبة ١٠٠٪ هو الذي يقود إلى أنواع الفساد الأخرى، فعند ما يفسد السياسيون يفتحون الباب لأعوانهم الإداريين بصورة مباشرة أو غير مباشرة ليمارسوا الفساد بمعناه الواسع؛ على مبدأ: " إذا كان رب البيت للدف ضاربا فشيمة أهل البيت كلهم الرقص". وهكذا بالتالي سوف يمارس الكل الفساد.

جدول رقم (٩) يوضح درجة انتشار كل من الفساد المالي، السياسي، الإداري، الاجتماعي في الصومال

العبارات	عالية جداً	عالية	متوسطة	ضعيفة	لا يوجد	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
المالي	١٤٣	٢٩	٣	١	٠	4.78	0.49	48.43	0.00
	%٨١.٣	%١٦.٥	%١.٧	%٠.٦	%٠٠٠				
الإداري	١١٩	٤٦	٩	٢	٠	4.60	0.64	33.10	0.00
	%٦٧.٦	%٢٦.١	%٥.١	%١.١	%٠٠٠				
السياسي	١٤٨	٢٧	١	٠	٠	4.84	0.39	62.90	0.00
	%٨٤.١	%١٥.٣	%٠.٦	%٠٠٠	%٠٠٠				
الاجتماعي	٤	٢٦	١٠	٣٣	١٠٣	1.84	1.19	-12.97	0.00
	%٢.٣	%١٤.٨	%٥.٧	%١٨.٨	%٥٨.٥				

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

الجدول رقم (٩) يبين أن ثلاثة أنواع من الفساد عالية جداً من وجهة نظر أفراد العينة، وأعلاها الفساد السياسي، حيث بلغ الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة ٤.٨٤، وهو في المقياس الخماسي يمثل أعلى درجة. يليه القطاع المالي، حيث بلغ الوسط الحسابي ٤.٧٨، ثم الفساد الإداري بوسط حسابي بلغ ٤.٦٠. وجميع مستويات الدلالة لهذه الأوساط الحسابية أقل من (٠.٠٠) مما يعني توفر نسبة ثقة تتعدى الـ ٩٩٪.

أما الفساد الاجتماعي فجاء بدرجة ضعيفة أو أقرب إلى عدم وجوده من وجهة نظر أفراد العينة، حيث بلغ الوسط الحسابي ١.٨٤، وهو بالكاد يتجاوز الوسط الذي يمثل (لا يوجد) في المقياس الخماسي. وقيمة ت سالبة الإشارة ومستوى الدلالة (٠.٠٠) تبينان وجود دلالة إحصائية لهذا الاستنتاج، حيث يقل عن الوسط النظري بـ ١.١٦ وحدة معيارية.

ويستنتج من هذه النتيجة أن درجة انتشار الفساد السياسي والمالي والإداري مرتفعة جداً في الصومال. ولا وجود لانتشار الفساد الاجتماعي من وجهة نظر أفراد العينة.

لكن الباحث يرى عكس آراء المبحوثين فيما يتعلق بالفساد الاجتماعي حيث يرى أن الفساد الاجتماعي منتشر بشكل ملحوظ وأدى إلى خلخلة القيم الأخلاقية وإلى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع وبروز التعصب والتطرف في الآراء كرد فعل على انهيار القيم وتراجع الاهتمام بالحق العام والشعور بالظلم لدى بعض أفراد المجتمع، وهذا بدوره أدى إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الفساد.

ثالثا: القطاع الأكثر فسادا في الصومال

جدول رقم (١٠) بين القطاع الأكثر فساداً في الصومال

الإجابة	العدد	النسبة
القطاع العام	٤٨	%٢٧.٣
القطاع الخاص	٣٧	%٢١
القطاعين معاً	٩١	%٥١.٧
المجموع	١٧٦	%١٠٠

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

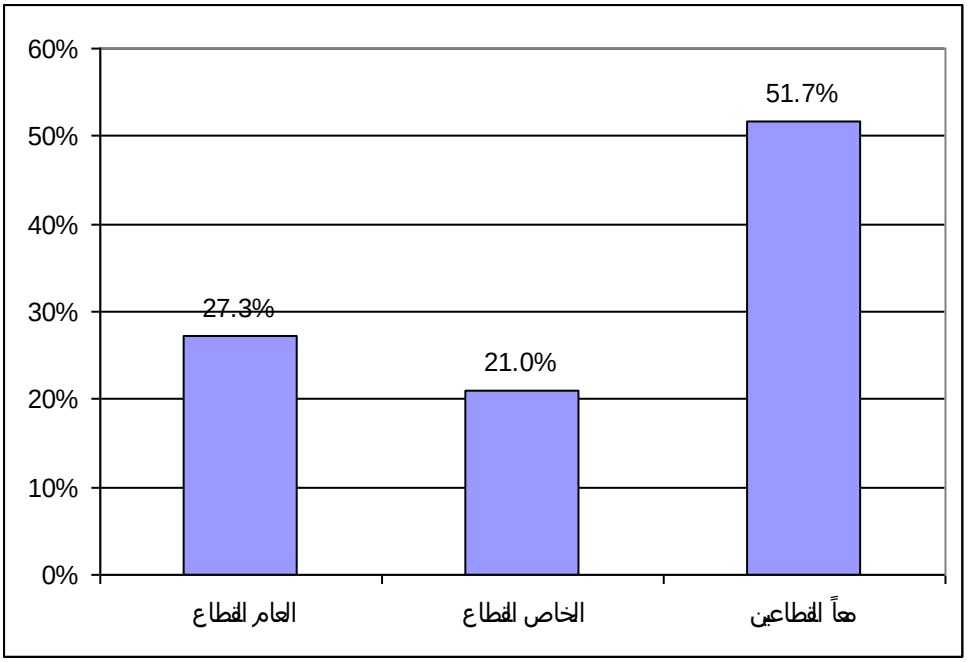

الشكل رقم (٣)

من الجدول رقم (١٠) والشكل رقم(٣) يتبين أن غالبية أفراد العينة ونسبتهم ٥١.٧٪ يرون أن كلا القطاعين العام والخاص ينتشر فيهما الفساد. و٢٧.٣٪ يرون أن الفساد أكثر في القطاع العام، و٢١٪ يرون أن الفساد أكثر في القطاع الخاص.

تؤكد هذه النتيجة أن الفساد في الصومال بلغ درجة عالية جدا لا يمكن إنكاره ووصل إلى درجة أن كثيرًا من المواطنين يرون عدم إمكانية الحصول على حقوقهم الأساسية، إلا عن طريق المحسوبية والوساطة، لذا تراهم يلجأون إلى الفساد دون الشعور بالحرج أو الإحساس بالإثم. وهذا أوضح دليل على انتشار الفساد وتمكنه من المجتمع حتى باتت ممارسته على مرأى

ومسمع من أغلب المجتمع أمراً مألوفاً. ولا ينحصر وجود الفساد في قطاع دون آخر، بل تعاني أغلب المرافق الحكومية وغير الحكومية من الفساد، ولم تسلم منه حتى المنظمات الخيرية العاملة في مجال الإغاثة والتعليم والتنمية الاجتماعية.

رابعا: عوامل انتشار الفساد في الصومال

جدول رقم (١١) يوضح العوامل السياسية المؤدية إلى انتشار الفساد في الصومال

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	عدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية	3.87	1.11	10.38	0.00	الموافقة
2	المركزية في إدارة الشأن العام	4.26	0.98	16.98	0.00	الموافقة بشدة
3	ضعف الاستقرار السياسي	4.66	0.60	36.53	0.00	الموافقة بشدة
4	المعونات والمساعدات الخارجية	3.80	1.24	8.49	0.00	الموافقة
5	القروض والديون الخارجية	3.72	1.04	9.12	0.00	الموافقة
6	غياب الشفافية	4.60	0.66	32.07	0.00	الموافقة بشدة
7	سيطرة مجموعة على مفاصل الدولة	3.77	0.99	10.22	0.00	الموافقة
8	التدخلات الخارجية	4.15	1.02	14.84	0.00	الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يُلاحظ وجود ثلاثة عوامل جاءت بموافقة عالية، أوساطها أعلى من ٤.٢ أي تقع في المدى الذي يمثل الموافقة بشدة وهي مرتبة كالتالي:

- ضعف الاستقرار السياسي، (4.66)
- غياب الشفافية، (4.60).
- المركزية في إدارة الشأن العام، (4.26).

أما بقية العوامل فجاءت بالدرجة الأقل من الموافقة (الموافقة) وفقاً لمقياس ليكارت، حيث تقع الأوساط في المدى ٣.٤ -٤.١٩، وهي التالية:

- التدخلات الخارجية، (4.15).
- عدم الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية، (3.87).
- المعونات والمساعدات الخارجية، (3.80).
- سيطرة مجموعة على مفاصل الدولة، (3.77).
- القروض والديون الخارجية، (3.72).

وبالتالي فإن جميع العوامل الواردة في المحور تعد ذات تأثير في انتشار الفساد في منطقة الدراسة. ويضيف الباحث هنا عاملاً سياسياً آخر لاحظه من خلال معايشته للواقع وهو كثرة تغيير وتعاقب الوزراء في الصومال، فمثلاً تم تغيير 6 حكومات خلال فترتين رئاسيتين مدتهما ٨ سنوات، من عام ٢٠٠٩ – ٢٠١٦، وهذا ساهم كثيراً على تحفيز الوزراء والمديرين العموميين على انتهاز فرص توليهم لمناصبهم بمحاولة الانتفاع قدر المستطاع حتى ولو باستعمال الطرق غير المشروعة كالتمكين لبني عشيرته في المناصب الحساسة في الوزارة دون مراعاة الكفاءة، ويحاول الوزير استغلال منصبه لكسب المال إيماناً منه بأنه لن يكون على هذا المنصب سوى سنة أو سنتين. ولا تتم إجراءات التسليم والتسلم لكافة الممتلكات الخاصة بالوزارة عند تبديل الوزراء.

جدول رقم (١٢) يوضح العوامل الإدارية المؤدية إلى انتشار الفساد في الصومال

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	غياب الرقابة الإدارية	4.26	0.98	16.98	0.00	الموافقة بشدة
2	عدم صرف رواتب الموظفين بانتظام	4.74	0.57	40.37	0.00	الموافقة بشدة
3	تدني دخل الفرد	4.78	0.57	41.19	0.00	الموافقة بشدة
4	القروض والديون	3.70	1.12	8.29	0.00	الموافقة
5	عدم وضوح اللوائح الداخلية للعمل	3.38	1.33	3.77	0.00	الحياد
6	عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب	4.85	0.46	53.38	0.00	الموافقة بشدة
7	إفشاء أسرار العمل	2.69	1.44	-2.88	0.00	الحياد

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

الجدول أعلاه والمتضمن للعوامل الإدارية والتنظيمية المؤدية إلى انتشار الفساد في الصومال، وبالاستناد إلى المتوسطات الحسابية نجد أربعة من العوامل جاءت بموافقة عالية حيث جاءت في المدى الذي يمثل الموافقة بشدة وهي التالية:

عدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، (4.85) و تدني دخل الفرد (4.78)، وعدم صرف رواتب الموظفين بانتظام (4.74) وغياب الرقابة الإدارية، (4.26).

يأتي بعدها عامل القروض والديون، بدرجة أقل من الموافقة حيث بلغ الوسط (3.70).

أما عدم وضوح اللوائح الداخلية للعمل، وإفشاء أسرار العمل، فوقعت أوساطها في المدى الذي يمثل الحياد، وعليه لا تُعد عوامل مؤدية إلى انتشار الفساد بحسب آراء عينة الدراسة، ربما

يعود ذلك إلى أن المبحوثين لا يعتبرون تلك العوامل من مظاهر الفساد، لأن ما يعتبر فساداً في مجتمع ما قد لا يعتبر في مجتمع آخر، ولا يوجد في البلد قوانين أو تشريعات تحدد ذلك.

وتؤكد نتيجة الجدول رقم (١٢) أن تدني الأجور في القطاع العام وعدم صرف الرواتب بشكل منتظم، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب من الأسباب الرئيسة والجوهرية للفساد الإداري في مجتمع الدراسة، فضعف المرتب وعدم كفايته لتلبية المطالب أو عدم تسلمه أحياناً بشكل منظم، يشكل بيئة ملائمة لقيام بعض العاملين بالبحث عن مصاد مالية أخرى بديلة حتى لو كان ذلك من خلال نهج السلوك السيئ، حيث يؤدي هذا الوضع إلى نتيجة سلبية ولدت من خلالها النزعة الجياشة والرغبة في تقبل الرشوة والاختلاس والغش والتحايل والتدليس على المال العام، وأن آلية التوظيف المتبعة لا تقوم على أسس مهنية موضوعية تستند إلى الكفاءة معياراً للتعيين في الوظيفة العامة والخاصة، بل تعتمد على الواسطة والمحسوبية إلى جانب الانتماء القبلي والحركي.

جدول رقم (١٣) يوضح العوامل التشريعية المؤدية إلى انتشار الفساد في الصومال

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	غياب الرقابة القانونية والإدارية	4.18	1.08	14.52	0.00	الموافقة
2	ضعف الجهاز القضائي	4.30	0.94	18.34	0.00	الموافقة بشدة
3	غاب سيادة القانون	4.37	1.06	17.12	0.00	الموافقة بشدة
4	عدم وجود القوانين الرادعة للفساد	4.76	0.50	46.19	0.00	الموافقة بشدة
5	ضعف الدور الرقابي للبرلمان	4.25	1.25	13.28	0.00	الموافقة بشدة
6	الإفلات من العقاب	4.55	0.62	33.12	0.00	الموافقة بشدة
7	غياب هيئة قضائية معنية بالفساد	4.79	0.45	52.93	0.00	الموافقة بشدة
8	تبعية القضاء بالسلطة التنفيذية	3.99	1.19	11.02	0.00	الموافقة
9	ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني	3.91	0.90	13.36	0.00	الموافقة
10	عدم الوعي بالتشريعات	2.47	1.16	-6.04	0.00	عدم الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة أن جميع العوامل الواردة في المحور حازت درجة عالية من الموافقة، تراوحت بين الموافقة بشدة والموافقة، وأقل وسط حسابي (٣.٩١)، ويعني ذلك أن هذه العوامل مؤثرة بدرجة عالية في انتشار الفساد وهي التالية:

غياب هيئة قضائية معنية بالفساد والمفسدين، (4.79)، وعدم وجود القوانين الرادعة للفساد (4.76) والإفلات من العقاب، (4.55) وغياب سيادة القانون، (4.37) وضعف الجهاز القضائي، (4.30) ، وضعف الدور الرقابي للبرلمان، (4.25) وغياب الرقابة القانونية والإدارية (4.18) وتبعية القضاء للسلطة التنفيذية، (3.99) وضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، (3.91).

أما عدم الوعي بالتشريعات، فجاء في المدى الذي يمثل عدم الموافقة (2.47) وقيمة (ت) سالبة الإشارة -6.04. وعليه فلا يُعتبر عدم الوعي بالتشريعات عاملاً من العوامل المؤدية إلى انتشار الفساد؛ لأنه لا يوجد أصلا – حسب علم الباحث – تشريعات خاصة بمعاقبة المفسدين.

ويرى الباحث أن مجمل هذه الأسباب مع فقدان العدالة والنزاهة، يولّد الاحساس بالظلم والغبن لدى الموظف المخلص، فإحقاق الحق جانب مهم في تكوين الموظف الصالح المعطاء والعدالة في توزيع الحقوق والواجبات تشع روح المحبة والألفة وتستأصل النوازع الخطيرة والسيئة التي تقود الإنسان إلى التفكير في الانتقام والغدر، أو التحول إلى إنسان سلبي غير مبال بالمشروع وغير المشروع، وهذا مصدر من مصادر التسيب الذي يقود بدوره إلى الفساد.

كذلك يرى الباحث أن عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاثة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الصومال وتأثير السلطة التنفيذية على القضاء وعلى السلطة التشريعية هو ما أدى الى الإخلال بالدور الرقابي للبرلمان وضعف دور القضاء.

جدول رقم (١٤) يوضح العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار الفساد في الصومال

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الاتجاه
١	الفقر وتدني مستوى الدخل.	3.98	0.97	13.40	0.00	الموافقة
٢	انتشار البطالة.	4.42	0.67	28.07	0.00	الموافقة بشدة
٣	العلاقات والانتماءات العشائرية	3.60	1.15	6.84	0.00	الموافقة
٤	ضعف الوازع الأخلاقي	4.42	0.64	29.20	0.00	الموافقة بشدة
٥	سوء التنشئة الاجتماعية	4.45	0.74	26.01	0.00	الموافقة بشدة
٦	انهيار القيم النبيلة	4.66	0.72	30.43	0.00	الموافقة بشدة
٧	القصور الإعلامي في الكشف عن الفساد والمفسدين	3.52	1.37	5.05	0.00	الموافقة
٨	حب الترف (الرفاهية)	4.85	0.47	52.62	0.00	الموافقة بشدة
٩	غياب القدوة الحسنة لدى البعض	3.53	0.81	8.62	0.00	الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

من الجدول (١٤) يمكن ملاحظة أن غالبية العوامل حازت على موافقة عالية من أفراد العينة، ويمكن ترتيبها بحسب الأعلى موافقةً من قبل أفراد العينة كالتالي:

- حب الترف (الرفاهية)، بمتوسط حسابي (4.85)
- انهيار القيم النبيلة، بمتوسط حسابي (4.66).
- سوء التنشئة الاجتماعية، بمتوسط حسابي (4.45).
- انتشار البطالة بمتوسط حسابي (4.42)
- ضعف الوازع الأخلاقي أو الديني، بمتوسط حسابي (4.42)
- الفقر وتدني مستوى الدخل، بمتوسط حسابي (3.98)
- العلاقات والانتماءات العشائرية، بمتوسط حسابي (3.60).
- غياب القدوة الحسنة لدى البعض، بمتوسط حسابي (3.53).
- القصور الإعلامي في الكشف عن الفساد والمفسدين، بمتوسط حسابي (3.52).

يستنتج من هذه النتيجة مايأتي: -

١ - حب الترف جاءت في المرتبة الأعلى من بين العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار الفساد في مجتمع الدراسة، وهذا يدل على التعامل مع المنصب الرسمي كمغنم شخصي أو عائلي لا كوظيفة عامّة يفترض في شاغلها التحلّي بالكفاءة والنزاهة في خدمة المجتمع.

٢ -التنشئة الاجتماعية السيئة تعتبر من أهم العوامل الاجتماعية المؤدية إلى انتشار الفساد في مجتمع الدراسة من وجهة نظر عينة الدراسة، وهذه النتيجة تتطابق مع ما ذهب اليه ابن خلدون حيث إنه يؤمن بالدور المهم للتنشئة الاجتماعية وبأهمّيّة وجود المعايير الدينية من أجل الحد من الجانب الشرير في الطبيعة البشرية.

ويرى الباحث أن القيم والعادات والتقاليد لها دور فعّال في انتشار الفساد بكل أنواعه الأخلاقي والإداري والمالي والسياسي، لأن المجتمعات القبلية التي من عاداتها تفضيل أبنائها على أبناء القبائل الأخرى تمارس المحسوبيّة التي هي شكل من أشكال الفساد الأخلاقي لأنها تتنافى مع قيم العدل والمساواة التي حثت عليها الشريعة الإسلامية السمحة، فمثلًا سرقة المال العام فساد أخلاقي ومالي في نفس الوقت، فالمجتمعات التي تعاني من ضعف القيم الأخلاقية والتي منها حفظ الأمانة مثلا لا شك ينتشر فيها الفساد بصورة أكبر من المجتمعات المحافظة على تلك القيم الموروثة، ثم إن مسألة ضعف الرقابة الذاتية بين الأفراد لها علاقة مباشرة بانتشار الفساد، وما ذاك إلا لأنها أهملت من قبل المؤسسات التربوية مثل الأسرة، المسجد، المدرسة والجامعة. وكلما كان المجتمع متماسكًا ومحافظًا على التقاليد والقيم النبيلة المتوارثة عبر الأجيال قلت فيه معدلات الفساد.

ثانيًا: مظاهر الفساد في الصومال

جدول رقم (١٥) يوضح مظاهر الفساد في الصومال

م	العبارة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	الاتجاه
1	مخالفة القوانين	4.26	0.84	19.88	٠.٠٠	الموافقة بشدة
2	تزوير العملات	3.44	0.92	6.28	٠.٠٠	الموافقة
3	تفشي الرشوة،	4.82	0.45	53.05	٠.٠٠	الموافقة بشدة
4	الواسطة	4.59	0.80	26.32	٠.٠٠	الموافقة بشدة
5	المحسوبية	4.44	0.86	22.19	٠.٠٠	الموافقة بشدة
6	استغلال المنصب العام	4.78	0.57	41.57	٠.٠٠	الموافقة بشدة
7	الاختلاس والابتزاز.	4.39	0.92	19.95	٠.٠٠	الموافقة بشدة
9	التضييق على حرية الرأي	4.06	1.08	12.94	٠.٠٠	الموافقة
10	رشوة الانتخابات	4.18	1.12	13.93	٠.٠٠	الموافقة
11	تزوير المستندات الرسمية	3.14	1.57	1.15	٠.٢٥	الموافقة بشدة
12	الاستيلاء على المعونات الخارجية	4.40	0.88	21.09	٠.٠٠	الموافقة بشدة
13	الاستيلاء على الممتلكات العامة	4.64	0.67	32.54	٠.٠٠	الموافقة بشدة
14	الإعفاءات غير القانونية (رسوم جمركية، دفع الضرائب).	3.82	1.37	7.93	٠.٠٠	الموافقة
15	استغلال المال العام	4.60	0.92	22.85	٠.٠٠	الموافقة بشدة
16	التمييز بين أفراد المجتمع	3.81	1.18	9.04	٠.٠٠	الموافقة
17	الولاءات السلبية للقبيلة	3.91	1.33	9.08	٠.٠٠	الموافقة
18	احتكار المناصب	3.75	1.19	8.34	٠.٠٠	الموافقة
19	إهدار ساعات العمل	2.47	1.25	-5.64	٠.٠٠	عدم الموافقة
20	التغيب عن العمل	2.39	1.19	-6.78	٠.٠٠	عدم الموافقة

المصدر: إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي

تتجلى مظاهر الفساد في الصومال في أكثر من شكل فيمكن ملاحظتها في الرشاوي والاختلاس ومخالفة القواعد والأنظمة، والمحسوبية والوساطة في التعيينات والاستيلاء على الممتلكات العامة وإعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة ويلاحظ ذلك من الجدول السابق حيث إن السلوكيات التي أجاب عنها أفراد العينة بموافقة عالية، جاءت الأوساط الحسابية الخاصة بها أعلى من ٤.٢ أي تقع في المدى الذي يمثل الموافقة بشدة وفقاً لمقياس ليكارت، وكذلك جميع مستويات الدلالة لمقارنتها مع الوسط النظري كانت ٠.٠٠ مما يعني دلالة الفرق إحصائياً بين هذه الأوساط والوسط النظري. وتكاد تتفق هذه النتيجة مع كثير من الدراسات التي اعتبرت الرشوة والمحسوبية واستغلال المنصب العام من أهم مظاهر الفساد في المجتمعات النامية.

وجاءت مظاهر الفساد في الصومال على النحو التالي، تفشي الرشوة، بمتوسط حسابي (4.82). واستغلال المنصب العام، بمتوسط حسابي (4.78). واستخدام الواسطة للحصول على وظيفة، بمتوسط حسابي(4.77). الاختلاس أو الاستيلاء على الممتلكات العامة، (4.64). واستغلال المال العام، (4.60). والواسطة، (4.59)، والمحسوبية بمتوسط حسابي (4.44)، والاستيلاء على المعونات والمساعدات الخارجية (4.40)، والاختلاس والابتزاز، (4.39)، ومخالفة القوانين والأنظمة واللوائح، بمتوسط (4.26).

ثم يأتي بعد ذلك سلوكيات جاءت بدرجة أقل من الموافقة، حيث تراوحت الأوساط الحسابية بين ٣.٤ و ٤.٢ ، أي وقوعها في المدى الذي يمثل الموافقة وفقاً لمقياس ليكارت، كذلك جميع مستويات الدلالة لهذه العبارات جاءت معبرة عن وجود دلالة إحصائية للفرق بينها والوسط النظري. وهي الآتية: رشوة الانتخابات (4.18) ، والتضييق على حرية الرأي والتعبير، (4.06) والولاءات السلبية للقبيلة أو للحركة (3.91)، والإعفاءات غير القانونية (رسوم جمركية، دفع الضرائب)، (3.82)، والتمييز بين أفراد المجتمع (3.81) ، واحتكار المناصب، (3.75).

يأتي بعد ذلك تزوير العملات بأقل درجة من الموافقة حيث بلغ المتوسط ٣.٤٤ وهو يقترب من المدى الذي يمثل الحياد وفقاً لمقياس ليكارت، ويعني ذلك أنه السلوك الأقل انتشاراً في الصومال.

أما تزوير المستندات فجاء بوسط حسابي (٣.١٤) ومستوى دلالة ٠.٢٥ ، ومستوى الدلالة يشير إلى عدم دلالة الفرق إحصائياً بين هذا الوسط والوسط النظري. وبالتالي فلا يمكن اعتبار تزوير المستندات الرسمية من السلوكيات المنتشرة وفقاً لآراء عينة البحث.

وفي المرتبة الأخيرة جاء إهدار ساعات العمل، بوسط (2.47)، والتغيب عن العمل، (2.39)، وهذان الوسطان أقل من الوسط النظري ويقعان في المدى الذي يمثل عدم الموافقة، حيث جاءت قيم (ت) سالبة الإشارة. وبالتالي فإن أفراد العينة لا يعتبرون أن إهدار ساعات العمل والتغيب عن العمل من السلوكيات التي يمكن اعتبارها منتشرة في منطقة الدراسة، ربما يعود ذلك إلى عدم إعتبارهم إلى أنهما يندرجات تحت مظاهر الفساد.

خلاصة الدراسة.

استعرض الباحث في هذه الدراسة عوامل ومظاهر الفساد في الصومال واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعدّ أنسب المناهج لاستطلاع آراء المبحوثين وصولاً إلى معطيات عامة توضح مشكلة البحث وكيفية مواجهتها، وتم تطبيق الدارسة على عينة عشوائية بلغ عددها (١٧٦) ومن ثَمَّ توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج التي اتضحت من خلال تحليل وتفسير البيانات التي تم الحصول عليها من أفراد عينة الدراسة. وفيما يلي نتائج الدراسة وتوصيات الباحث.

أولا: نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج حول موضوع الدراسة أهمها:

١ -أكدت نتائج الدراسة الميدانية وجود فساد في الصومال بنسبة بلغت (٩٧.٧٪) من إجمالي عينة الدراسة، وهو ما يؤكد صحة تقارير منظمة الشفافية الدولية التي صنفت الصومال خلال عشر السنوات الأخيرة كواحدة من أكثر دول العالم فساداً، حيث احتلت الصومال خلال تلك الفترة المركز الأول.

٢ -أن الفساد في الصومال منتشر في كلا القطاعين العام والخاص، أشار إلى ذلك ما نسبته (٥١.٧٪) من أفراد العينة.

٣ -أن الفساد في الصومال بلغ درجة أن كثيرًا من المواطنين يعتقدون في عدم إمكانية الحصول على الوظائف إلا عن طريق المحسوبية والوساطة.

٤ -أظهرت النتائج أن مظاهر الفساد في الصومال تتجلى في أكثر من شكل فيمكن ملاحظتها في الرشاوي والاختلاس ومخالفة القواعد والأنظمة، والمحسوبية والوساطة في التعيينات واستغلال المنصب العام.

٥ -أظهرت نتائج الدراسة أن تدنى الأجور في القطاع الحكومي وعدم صرف الرواتب بشكل منتظم، وتدني الأجور، وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وغياب الرقابة من الأسباب الرئيسة والجوهرية للفساد المالي والإداري في مجتمع الدراسة، حيث جاءت تلك العوامل بموافقة عالية في المدى الذي يمثل الموافقة بشدة.

٦ -أظهرت نتائج الدراسة أن العوامل التشريعية أو القضائية المؤدية إلى انتشار الفساد في مجتمع الدراسة والمندرجة في هذه الدراسة تؤدي بدرجة كبيرة إلى الفساد (من وجهة نظر أفراد مجتمع الدراسة) في الصومال، ويمكن ترتيبها كالتالي:

- غياب هيئة قضائية معنية بالفساد والمفسدين، بمتوسط حسابي (4.79).
- عدم وجود القوانين الرادعة للفساد، بمتوسط حسابي (4.76).
- الإفلات من العقاب، بمتوسط حسابي(4.55).
- غياب سيادة القانون، بمتوسط حسابي (4.37).
- ضعف الجهاز القضائي، بمتوسط حسابي (4.30).
- ضعف الدور الرقابي للبرلمان، بمتوسط حسابي (4.25).
- غياب الرقابة القانونية والإدارية، بمتوسط حسابي (4.18).
- تبعية القضاء بالسلطة التنفيذية، بمتوسط حسابي (3.99).
- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني، بمتوسط حسابي (3.91).

ثانيا: توصيات الدراسة.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فإن الباحث يستخلص عددًا من التوصيات التي يرى أنها قد تُسهم في مكافحة الفساد في الصومال، ومن أهم تلك التوصيات ما يلي:

١ -ضرورة الإصلاح السياسي من الأعلى إلى الأسفل أي من الحلقات السياسية والتشريعية والتنفيذية ابتداء من القيادة العليا نزولاً إلى المستويات التنفيذية، والالتزام بمعايير الكفاءة والنزاهة والخبرة عند تعيين الوزراء والمديرين العموميين بعيداً عن اعتبارات الانتماء السياسي والحركي والقبلي.

٢ -تبني مبدأ الفصل بين السلطات الثلاثة (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، ونشر مبدأ الشفافية في المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق الآتي: -

- تحسين صورة الوطن محلياً ودولياً في مجال الإصلاح ومناهضة الفساد.
- نشر القيم الفاضلة في المجتمع والتي تدعو إلى الإصلاح ومحاربة الفساد.
- تحديد مواطن القصور التشريعي واللائحي في مجال الإصلاح ومحاربة الفساد والكشف عن مواطن الفساد في المجتمع وتشخيصها ودراستها والبحث عن أسبابها واقتراح وسائل علاجها وتلافيها.

٣ -ضرورة الاعتماد على مبدأ الإقرار بالممتلكات الشخصية قبل تولي المناصب إبراءً للذمة.

٤ -ضرورة إصلاح النظام القضائي في البلاد من خلال تعيين قضاة يشهد لهم بالنزاهة وتتوفر لهم الإمكانيات والمقومات التي تمكنهم من القيام بعملهم بنزاهة واقتدار مع إصدار تشريع خاص يتم بمقتضاه تجريم مختلف مظاهر الفساد في البلاد

٥ -ضرورة إنشاء هيئة وطنية لمكافحة الفساد تمتلك صلاحيات واسعة ومزودة بالإمكانيات الكافية وينتقى لها أكفأ وأفضل العناصر، مع تمتع أفرادها بحصانة تمكنهم من القيام بأدوارهم بشكل فعال.

٦ -ضرورة إنشاء نيابة عامة متخصصة للتحقق في مسائل الفساد سواء كانت إدارية أو جنائية ومنحها سلطة تحريك الدعوى التأديبية أو الجنائية.

٧ -إصدار مدونة أخلاقيات الوظيفة العامة، تتضمن مجموع المبادئ والتوجيهات الأخلاقية ذات العلاقة بما يجب وما لا يجب عمله في الوظيفة العامة لتكون مرشداً لسلوك الموظفين ومساعدًا وموجهًا جيدًا في مواجهة الفساد بكل صوره.

٨ -تفعيل دور منظمات المجتمع المدنيّ والمدارس والجامعات ومراكز البحوث في الكشف عن حالات الفساد.

٩ -تنمية المنظومة القيمية المستمدة أساساً من الشريعة الإسلامية لدى المواطنين والموظفين على السواء، والتركيز على الوازع الديني وتبني سياسة الترغيب والترهيب من خلال الدعاة عبر المنابر الإعلامية.

الهوامش

١) أحمد عبد الله زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين واختيارتهم دراسة لقيم النزاهة والشفافية والفساد، منشورات لجنة الشفافية، وزارة الدولة للتنمية الإدارية جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٩، ص٤٥.

٢) السيد علي شتا، الفساد الإداري ومجتمع المستقبل، المكتبة المصرية، الإسكندرية ٢٠٠٣ ص٤٤.

٣) محمد إبراهيم أحمد، الفساد المؤسسي في الرياضة، دراسة سوسيولوجية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التربية الرياضية، قسم الاجتماع الرياضي، جامعة حلوان، ٢٠٠٨.

٤) محمد عبد البديع، رؤية سوسيولوجية لبعض الملامح الجديدة للجريمة الاقتصادية في المجتمع المصري، بحث منشور في ندوة الجرائم الاقتصادية المستحدثة، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٤.

٥) محمد عبد البديع، مرجع سابق، ص ٢٤

٢) تقارير منظمة الشفافية الدولية حول مؤشر مدركات الفساد في العالم منذ عام ٢٠٠٧ وحتى عام ٢٠١٧ متاح في http://www.transparency.org/policy_research/surveys_indices/cpi

٧) أحمد الأصفر، الضوابط الأخلاقية والفساد الإداري في المؤسسات العلمية، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٣٢، الرياض ٢٠٠١، ص٣٢٩.

٨) إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية ٢٠٠٤، ص٦١٠.

٩) برنامج التنمية الإنمائية، مكافحة الفساد لتحسين إدارة الحكم، شعبة التطوير الإداري وإدارة الحكم، نيويورك ١٩٩٨م. ص١٣

١٠) محمد الأمين البشرى، الفساد والجريمة المنظمة، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٧، ص٤١.

١١)أحمد عبد الله زايد وآخرون، مرجع سابق، ص٤١

١٢) نواف سالم كنعان، الفساد الإداري المالي، أسبابه، آثاره ووسائل مكافحته، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد ٣٣، لسنة ٢٠٠٨، ص٨٤، ٨٥.

١٣) سعيد بن محمد بن فهد الزهيري القطحاني، إجراءات الوقاية من جريمة الرشوة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف، الرياض، ٢٠٠٥، ص: ٦٣.

١) أحمد أو دية وآخرون، الفساد السياسي في الوطن العربي (دراسة حالة) ، منشورات الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة، فلسطين، ٢٠١٤ص: ٤

١٥) سهيلة عبدالزهرة ،أحمد إياد إبرراهيم، الفساد الإداري والمالي في العرراق ،مظاهر وأسباب ومعلالجات، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الثامنة والثلاثون، العدد١٠٢، العراق ، ٢٠١٥، ص: ٥٤

١) عبد الحليم مشري، عمر فرحاتي، "الفساد الاداري مدخل مفاهيمي"، مجلة الاجتهاد القضائي ، (مخبر أثر الاجتهاد القضائي على التشريع، العدد الخامس، ، جامعة محمد خيضر بسكرة)، ص١٢

٢) سوسن كريم الجبوري، الفساد الإداري والمالي واهم آثاره الاقتصادية في العراق، مجلة المغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد ، ٧ ، الإصدار ٢١، العراق، ٢٠١١، ص: ٤٤

١٨) نوزاد عبدالرحمن الهيثمي، الفساد والتنمية: التحدي والإستجابة، المجلة العربية للإدارة، المجلد ٢٣، العدد ٦٨ المنظمة العربية للتنمية الادارية ، ٢٠٠١م، مسقط

١٩) عبد الحميد حمد الحراحشة، الفساد الإداري دراسة ميدانية لوجهات نظر العاملين في أجهزة مكافحة الفساد الإداري في القطاع الحكومي الأردني، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، الأردن ٢٠٠٣.

٢٠) مها محمود على البراعى "مدى انتشار الفساد الإداري في الأجهزة الحكومية" دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية بمحافظة جدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبدالعزيز، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠٨

٢١) أحمد عبد الله زايد وآخرون، الأطر الثقافية الحاكمة لسلوك المصريين مرجع سابق، ٢٠٠٩.